

## المقدمة:

يعد ملف الموازنة الاتحادية في العراق الملف الاول في الاقتصاد العراقي اذ ان بنودها تعد المحرك الرئيسي لجميع قطاعات هذا الاقتصاد ومما لا شك فيه ان الموازنة في العراق بعد عام 2003 اصطدمت بجملة من التحديات كانت ابرزها التحديات السياسية والتشريعية التي رافقت عملية تحول العراق نحو النظام الديمقراطي الفدرالي واصبحت منذ ذلك الحين وحتى اليوم بين مطرقة هذه التحديات وما تعانيها من حاجات عامة من جانب وبين سندان التدرج في الاصلاحات الهيكلية للسياسة المالية كجزء من اصلاح شامل لبناء الاصلاح الاقتصادي .

في الحقيقة ان الموازنة العامة وفي ظل توجهات صندوق النقد الدولي اتجهت الى تأطير عملها بإدخال بعض السياسات الاصلاحية الرامية الى مواكبة التطور والحداثه ومعالجة ماتعانيه من اختلالات والتي تسببت بشكل او بأخر في تعطيل تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعد عملية بناء ستراتيجية للموازنة العامة هي واحدة من اهم الخطوات التي تبتغيها السياسة المالية في ظل التغيرات في السوق النفطية الدولية وتعظيم الانفاق العام ناهيك عن تحديد التغيرات الطارئة نتيجة لعدم تحقيق الاستقرار الامني والسياسي (نسبياً) كل هذا دفع باتجاه صياغة تقديرات مالية تستهدف المدى المتوسط ويتم مراجعتها وتعديلها سنوياً من قبل خبراء المال والاقتصاد الحكوميين وغير الحكوميين وبمشاركة جميع المحافظات والاقاليم ليتم اعداد وثيقة استراتيجية الموازنة العامة .

من هذا المنطلق فان هذه الدائرة دأبت على صياغة جزء من مشروع هذه الاستراتيجية وفق المحاور التالية :

المحور الاول : تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي .

المحور الثاني: معالجة الضغوطات الخارجية .

المحور الثالث : المديونية العامة .

المحور الرابع : تعظيم الموارد .

المحور الخامس :موضع التطبيق المالي للإصلاح الحكومي .

المحور السادس :الاطار العام للخطة 2018-2020 .

المحور السابع: الموازنة الاتحادية والحكم الرشيد.

## المحور الاول :

### تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي .

تعرض العراق الى صدمتين في عام 2014 تمثلت بانخفاض اسعار النفط الخام وهجوم داعش الارهابي على العراق مما ادى الى انخفاض الايرادات العامة بشكل كبير وزيادة في الانفاق الجاري وذلك لمواجهة كلف الحرب على الارهاب وزيادة الانفاق الاجتماعي المتمثل بالانفاق على النازحين وبالمحصلة ازداد العجز المالي في الموازنة العامة خلال الاعوام الثلاث الماضية مما تطلب الاقتراض من مصادر محلية واجنبية لتمويل العجز وهذا ادى الى زيادة في الدين العام بشكل كبير اذا ارتفع من (73,7) مليار دولار في عام 2014 الى (111,7) مليار دولار في نهاية عام 2016 .

ان القطاع النفطي يمكن وصفه بالقطاع الرئيسي او القائد لعملية التنمية والمؤثر على كل متغيرات الاقتصاد الكلي والمساهم الرئيسي في صناعة القرار الاقتصادي ليعمل بمنعزل عن المتغيرات السياسية والتشريعية التي يرتبط بها بعلاقة تكاملية تسهم في النهاية في صناعة الاستراتيجية الاقتصادية .

لو قمنا بإجراء تحليل بسيط للواقع العراقي خلال السنوات الاربعة الاخيرة سنجد التالي :-

- 1- على المستوى الامني هنالك تصاعد في مؤشر الاستقرار على اثر النجاحات التي تحققت في تحرير المدن التي طالتها الارهاب سابقاً .
- 2- الفت الازمة المالية التي اندلعت في النصف الثاني من عام 2014 بضلالها على وجود حالة من الفساد الاقتصادي على اثر تراجع اسعار النفط في السوق الدولية وهو ما ترتب عليه عدم قدرة الدولة مواصلة انفاقها على النحو السابق بل التجأت الى اتباع سياسة تقشفية عرفت بحزمة الاصلاحات الاقتصادية .
- 3- لا يزال مؤشر انعدام الشفافية والفساد الاداري والمالي هو الابرز على مسرح الاقتصاد العراقي وهو ما تسعى الحكومة الى محاربتة سواء بتعديل التشريعات التي من شأنها تضيق الخناق على شبكات الفساد المالي او اتباع أنظمة الكترونية حديثة يصعب معها وقوع مثل هذه الحالات .

## تطورات القطاعات الاقتصادية

من المعروف ان هناك عدد من متغيرات الاقتصاد الكلي تعطي مؤشرات سلبية او ايجابية اتجاه اداء الاقتصاد الوطني وهي ما يستعان بها في رسم خطط التنمية والستراتيجيات العامة وعلى هذا الاساس يمكن تحليل المؤشرات التالية :

### (1) الناتج المحلي الاجمالي :

توقعات لمعدلات الناتج المحلي الاجمالي (2017 – 2022)

السنوات	معدل الناتج المحلي الاجمالي %
2017	0,4-
2018	2,9
2019	1,7
2020	2,0
2021	2,1
2022	2,1

ان توقعات صندوق النقد الدولي تشير الى ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عام 2016 ليصل الى (11,0%) في حين ان معدل النمو سيبلغ (-0,04%) عام 2017 في حين انه يستقر بشكل نسبي خلال الفترة (2018-2022) حيث تشير التوقعات الى بلوغه (2,9%) عام 2018 و (1,7%) عام 2019 و (2,0-2,1%) للأعوام (2020-2022) على التوالي .

### (2) متوسط دخل الفرد

توقعات متوسط دخل الفرد للفترة (2017 – 2022)

السنوات	متوسط دخل الفرد (الف دولار)
2017	4,9
2018	5,0
2019	5,1
2020	5,3
2021	5,5
2022	5,8

تشير توقعات صندوق النقد الدولي بهذا الصدد الى ارتفاع نسبي بسيط فية حصة الفرد من الناتج المحلي الاجمالي حيث تشير هذه التوقعات الى بلوغه (4,5) الف دولار عام 2016 و (4,9) الف دولار عام 2017 ثم ستستقر بحدود (5) الاف دولار خلال الفترة (2019-2022) حيث ستبلغ اقصى هذه التوقعات عام 2022 بواقع (5,8) الف دولار للفرد الواحد سنوياً .

### 3) تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) :

#### توقعات لمعدلات تراكم رأس المال (2017 – 2022)

السنوات	لمعدلات تراكم رأس المال %
2017	19,1
2018	18,8
2019	18,3
2020	17,9
2021	17,9
2022	17,8

تشير توقعات صندوق النقد الدولي من خلال تقرير خبرائه الاخير ضمن المراجعة الدولية لإتفاقية (SBA) الى ان نسبة الاستثمار المحلي من الناتج المحلي الاجمالي ستشهد خلال السنوات (2018-2022) انخفاضاً بسيطاً حيث ستبلغ (18,8%) عام 2018 ثم ستراجع لتصل الى (17,8%) عام 2022 ولو عدنا الى الحسابات القومية للسنوات السابقة سنجد ان هذا المؤشر كان قد بلغ (26,9%) عام 2013 ومن ثم تدرج بالانخفاض خلال السنوات اللاحقة حتى بلغ (19,1%) عام 2017 .

### 4) الانفاق الاستهلاكي :

#### توقعات لمعدلات الانفاق الاستهلاكي (2017 – 2022)

السنوات	لمعدلات الانفاق الاستهلاكي %
2017	87,0
2018	85,4
2019	85,6
2020	84,6
2021	83,6
2022	82,4

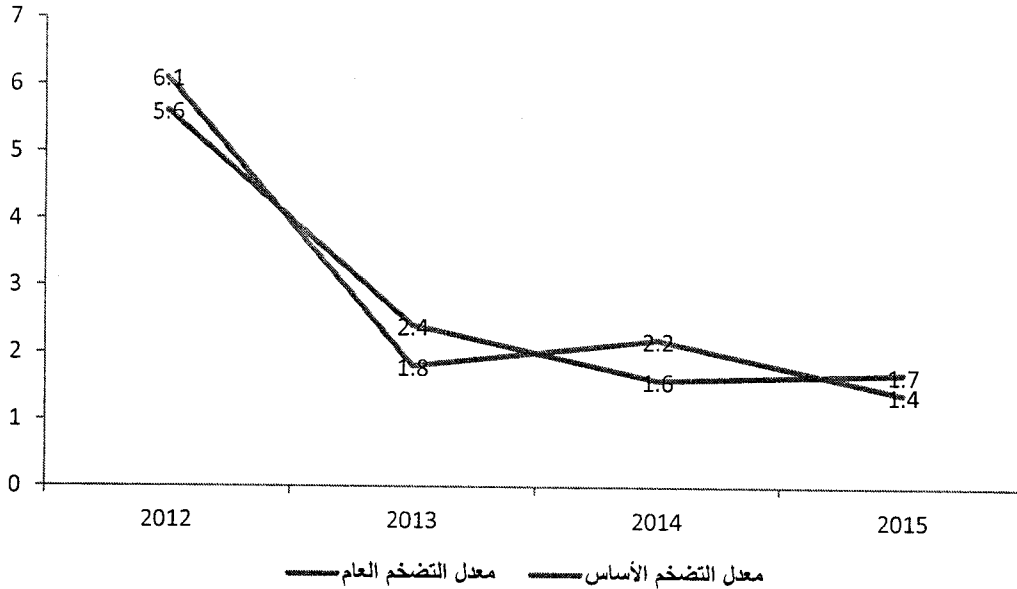
تشير توقعات صندوق النقد الدولي الى ان نسبة الانفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الاجمالي ستشهد خلال السنوات القادمة تراجع نسبي بسيط خلال الفترة (2018-2022) حيث ستبلغ (85,4%) عام 2018 ثم ستراجع لتصل الى (82,4%) عام 2022 .

## (5) التضخم :

يلاحظ من الشكل (1) انخفاض معدل التضخم الأساس من (5,6%) عام 2012 إلى (1,7%) عام 2015، بينما سجل معدل التضخم العام (1,4%) في عام 2015 مقارنة بعام 2010 والذي سجل معدل التضخم فيه (6,1%)، وهذا الانخفاض الكبير في معدل التضخم ناتج عن ركود النشاط الاقتصادي في العراق بسبب الأزمات المتتالية التي أصابت الاقتصاد العراقي والتي أدت إلى انخفاض سرعة تداول النقود وانخفاض عرض النقد بالمفهوم الضيق وتراجع الاستثمار وضعف مرونة الجهاز الإنتاجي وتوجه الطلب المحلي نحو الخارج مما جلب أثر التضخم المستورد، إذ انخفض أثر التضخم المستورد بسبب انخفاض أسعار السلع العالمية.

شكل (1)

معدل التضخم العام والأساس في العراق للسنوات 2012-2015



وبذات الصدد تشير بيانات الانذار المبكر للربع الاول من عام 2017 الى ارتفاع معدل التضخم بنسبة (0,9%) مقارنة مع الربع الرابع من عام 2016 والبالغ (0,2%) بسبب ارتفاع اسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية وارتفاع الاسعار في قطاعي الصحة والتعليم .

## توقعات المالية العامة

إن مسار السياسة المالية في العراق والمتمثلة في أدواتها (الإيرادات - النفقات) مرهون بالموثرات الخارجية والمتمثلة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وانعكاساتها على الطلب العالمي للنفط ومن ثم على حجم الإيرادات النفطية والتي تعتبر المصدر الرئيس في تمويل الموازنة الاتحادية وبنسبة بلغت 99,1% لعام 2012 انخفضت إلى 90,9% عام 2015 وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط إلى مادون (40) دولار للبرميل الواحد وسوف يبقى مسار السياسة المالية على هذا النحو طالما أنها بعيدة عن العمل بمنهجية المصادر المتنوعة المولدة للعوائد المالية مما أفقدها القدرة على مواجهة التقلبات في العائد المالي والذي يمثل النفط ركيزته الأساسية كما إن انخفاض الإيرادات النفطية يؤثر بشكل سلبي في الناتج المحلي الإجمالي حيث سجل معدل نمو سالب في عام 2014 بسبب انكماش السيولة العامة بفعل انخفاض هذه الإيرادات والذي كان لها الأثر الكبير في رسم الموازنة.

الإيرادات العامة :

### توقعات نسب الإيرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي (2017 - 2022)

السنوات	معدلات الإيرادات العامة %
2017	36,0
2018	36,5
2019	35,6
2020	34,6
2021	33,8
2022	33,1

ستشهد الإيرادات العامة بحسب توقعات صندوق النقد الدولي وبضمنها المنح انخفاض نسبي محدود (حالة شبه استقرار) خلال الفترة (2018-2022) حيث ستبلغ الإيرادات العامة المتوقعة لعام 2018 كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (36,5%) ثم ستتناقص لتصل الى (33,1%) عام 2022 وفي نفس الصدد فإن صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض في مساهمة الإيرادات النفطية غير الحكومية فهذه ستشهد ارتفاع بسيط اذ تشير توقعات صندوق النقد الدولي الى بلوغها (4,6%) عام 2018 ثم سترتفع لتبلغ (5,5%) عام 2022 .

## النفقات العامة :

في الحقيقة ان اشكالية الانفاق العام تكمن في ارتفاع نسبة النفقات الاستهلاكية التشغيلية من الموازنة العامة وبالرغم من الجهود التي بذلت في سبيل تخفيض هذه النسبة الى ان جميع المؤشرات تدل على انها لاتزال مرتفعة وهذا مرده الى وجود عوامل ضغط على الانفاق العام يمكن تشخيص ابرز بنوده في الاتي :-

- ارتفاع تعويضات الموظفين وتنامي اعداد كوادر الملاك العام واتساع تشكيلة المخصصات المالية المرتبطة بمرتبات هؤلاء الموظفين .
- ارتفاع الرواتب التقاعدية .
- وجود بنود دعم حكومي مباشر غير موجه وفي مقدمة ذلك البطاقة التموينية و امدادات الطاقة الكهربائية .
- الظروف الامنية الإستثنائية التي شهدها العراق بعد عام 2003 دفعت باتجاه زيادة التخصيصات المالية للمؤسسات الامنية من جهة وتمويل هذه المؤسسات لإدامة دفة المعركة من جانب ثاني وتويض ضحايا العمليات الارهابية من جانب ثالث .

اما عن عام 2016 فان البيانات تشير الى انخفاض الانفاق العام عند (67) تريليون دينار عراقي ومن جانبه فان صندوق النقد الدولي يتوقع انخفاض نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي من (41,2%) عام 2018 الى (31,1%) عام .

### توقعات الانفاق العام (2017 – 2022)

السنوات	معدلات الانفاق العام %
2017	41,0
2018	41,2
2019	37,3
2020	35,0
2021	33,1
2022	31,1

كما ويتوقع صندوق النقد الدولي ان نسبة النفقات الاستثمارية الى حجم الانفاق العام ستأخذ بالإنخفاض حيث يتوقع انها ستبلغ (10,1%) و ثم ستندرج بالانخفاض وبشكل نسبي بسيط حتى تصل الى (8,6%) عام 2022 .

توقعات الانفاق الاستثماري (2017 - 2022)

الانفاق الاستثماري %	السنوات
10,5	2017
10,1	2018
9,5	2019
8,9	2020
8,8	2021
8,6	2022

وفي المقابل فإن صندوق النقد الدولي يتوقع تراجع نسبي بسيط في نسبة النفقات التشغيلية او الاستهلاكية الى الانفاق العام حيث ستبلغ هذه النسبة (31,1%) عام 2018 الى (22,6%) عام 2022 .

توقعات الانفاق التشغيلي (2017 - 2022)

الانفاق التشغيلي %	السنوات
30,5	2017
31,1	2018
27,8	2019
26,1	2020
24,3	2021
22,6	2022



## المحور الثاني:

### معالجة الضغوطات الخارجية

ويأتي ذلك من خلال الحفاظ على الارتباط بالدولار حيث ان استيعاب الصدمات الخارجية من خلال زيادة مرونة سعر الصرف غير مستحب في حين ان تخفيض قيمة العملة يمكن ان يساعد على التعديل المالي شريطة تمكن الحكومة من مقاومة الضغوط اللاحقة لرفع اسعر معظم المواد الغذائية والاستهلاكية المستوردة علاوة على ذلك فان تخفيض قيمة العملة سيكون له اثر طفيف على الصادرات التي تختصر تقريباً على النفط والمنتجات ذات الصلة بالنفط لذلك فان ضبط الاوضاع المالية العامة هي الاداة الانسب لمعالجة الضغط الخارجي .

ويمكن ادراج اهم البنود التي تواجه فيها الحكومة ضغوطاً تضخمية ويمكن اصلاحها وفق الرؤى التالية :-

1- استبدال واحد من كل خمسة موظفين مدنيين متقاعدين مما سيؤدي الى تحقيق وفورات مالية . حيث ان القطاع العام شهد خلال السنوات الاخيرة ترهل واضح في ملاكه وهذا بالتالي مايدفع الحكومة باتجاه الحد من إستقدام وتعيين عمالة جديدة خصوصاً وان الطاقات الانتاجية في هذا القطاع لاتزال دون المستوى المطلوب بل انها تعاني من حالة شبه التوقف التام في قطاعات انتاجية معينة وعلى هذا الاساس فان هذه الرؤى المتمثلة بعدم استغلال كل الدرجات الوظيفية التي تشغر نتيجة لإحالة الموظفين من هم في سن التقاعد بل تحجيم هذه الدرجات الى ادنى حد ممكن سيخفف الى حد ما من ضغوط الحكومة الانفاقية .

2- إصلاح وإعادة الهيكلة المصرفية :ان القطاع المصرفي في العراق متعثراً ويشكل عبئاً على النمو وفي حاجة الى اصلاح , فأن البنوك المملوكة للدولة التي تهيمن على القطاع المصرفي تعاني من نقص في رأس المال ولاتزال هناك نقاط ضعف في محفظة قروضها . كما أن توفير الائتمان من قبل المصارف الخاصة منخفض لان العوائد المستحصلة من الفرق بين اسعار الصرف الرسمية والموازية هي اكثر ربحية بكثير وبالتالي فأن القطاع المصرفي ضعيف او متعثراً .

حاول البنك المركزي العراقي تحفيز الائتمان في الاقتصاد من خلال توفير خطوط ائتمان للمصارف المملوكة للدولة والتجارية التي تقدم القروض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الزراعية والبنى التحتية حيث وفر البنك المركزي (6) تريليون دينار وهو مايشكل (3%) من الناتج المحلي الاجمالي . كما ويخطط البنك المركزي العراقي لخفض مدفوعاته بمبلغ 1,3 تريليون دينار في عام 2017 لتقييم الحاجة الى استمراره بحلول نهاية العام مع مراعاة المخاطر المالية للحكومة .

ينبغي على السلطات ان تعيد هيكلة اكبر مصرفين مملوكين للدولة (الرافدين والرشيدي) وان تعزز اطارها التحوطي ومكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وان تعزز حوكمة البنك المركزي العراقي . وينبغي على السلطات استكمال عمليات مراجعة احدث البيانات المالية لمصرفي الرافدين والرشيدي وفقاً للمعايير الدولية وتصميم وتنفيذ استراتيجية لإعادة هيكلة الرافدين والرشيدي استناداً الى نتائج تلك المراجعات لتعزيز

الاستقرار المالي وينبغي ان تجمع مؤشرات الاستقرار المالي بما يتماشى مع المعايير الدولية التي قدمت فيها دائرة إحصاءات صندوق النقد الدولي المساعدة التقنية فيها ينبغي لها ان تواصل رفع مستوى قوانينها وأنظمتها الاحترازية بما يتماشى مع المعايير الدولية .

يجب ان تشدد السلطات الرقابة المصرفية وينبغي لها ان تنفذ توصيات تقييم ضمانات صندوق النقد الدولي وينبغي ان تواصل تعزيز نظام مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وذلك بمساعدة تقنية من الدائرة القانونية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي يجب عليها التأكد من ان التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنك المركزي العراقي لاتزال قابلة للتحكم في حجمها والتي تستهدف بشكل ضيق القروض السكنية المدعومة .

3- تحجيم الانفاق التشغيلي : ان حزمة الاصلاحات الحكومية التي انطلقت عام 2014 عملت على تحجيم بعض بنود الانفاق خاصة تلك المتعلقة بمصروفات القطاع العام سواء من خلال تخفيض كارتات تعبئة الهاتف النقال او شراء الاثاث والسيارات او إقامة المؤتمرات والندوات غير ان بنود الاصلاح هذه ينبغي ان تتوسع لتشمل الاتي :-

- الغاء بنود المكافآت .
- تحديد الازدواج في منح المخصصات المالية التي تقع ضمن رواتب الموظفين وهي بالتالي تحتاج الى إعادة نظر كونها لاتتسم بالاتساق ولا بالتوازن .
- تخفيض التخصيصات الممنوحة لقطاع الطاقة الكهربائية والاعتماد بدلاً عن ذلك على تحقيق الشراكة مع القطاع الخاص (PPP) اضافةً الى تحسين اسلوب الجباية.

4- الحد من عمليات الهدر المالي والفساد الاداري

حيث لايزال العراق يحتل مواقع متقدمة في تصنيفات منظمة الشفافية العالمية وهذا يعطي مؤشر سلبي تجاه قدرة الحكومة على تنفيذ الاعمال العامة وجذب الاستثمارات .

5- معالجة القضايا المالية العالقة بين الحكومة الاتحادية و اقليم كوردستان

حيث تشير الوقائع على ان الاقليم لم يلتزم مع الحكومة المركزية في تزويدها بمبيعاته من النفط الخام وهذا بالتالي ماسيشكل خسارة على الموازنة العامة وستزيد بالتالي من مدات العجز في الموازنة العامة

المحور الثالث :

## المديونية العامة .

تعد مشكلة المديونية في العراق إشكالية مزدوجة حيث اتجه العراق بعد عام 2003 الى توقيع خطاب النوايا مع الاسرة الدولية والمنظمات المالية الدولية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي بغية تصفية التركة التي عانى منها العراق خلال العقود الاربعة الماضية من مديونية خارجية اتسمت بالارتفاع والترهل وعلى هذا الاساس فإن اول ملامح السياسات الاقتصادية التي انبثقت بعد عام 2003 تمثلت في تصفية المديونية الخارجية وتصحيح هيكل الاقتصاد العراقي وفق رؤى واستراتيجيات مشتركة بين العراق وصندوق النقد الدولي .

ان ارتفاع درجة انكشاف الاقتصاد العراقي كانت ولا تزال تشكل عامل سلبي اتجاه تعرض الاقتصاد الى الصدمات الخارجية بفعل ارتفاع مساهمة القطاع النفطي الى اجمالي الإيرادات العامة والنتائج المحلي الاجمالي وهذا ما يجعل خيارات الحكومة الاقتصادية اتجاه الابتعاد عن الاقتراض تكاد ان تكون معدومة خاصة في ظل تذبذب اسعار النفط في السوق الدولية وهذا ما حدث ابان اندلال الازمة الاقتصادية العالمية نهاية عام 2008 والتي ترتبت عليها تراجع في اسعار النفط دولياً ثم عادت هذه الازمة للظهور بعد ان انتكست هذه الاسعار مجدداً على اثر حالة عدم الاستقرار السياسي والامني التي تشهدها بلدان العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الاوسط بشكل خاص ناهيك عن ترسخ حالة الكساد في الاقتصاد العالمي . كل هذا دفع باتجاه عودة العراق الى الاستدانة خارجياً وداخلياً وهذا ما سيتم توضيحه وبشكل مفصل في فقرات هذا المحور.

## الدين العام الخارجي

يجري متابعة الدين العام الخارجي من قبل قسمي الدين الخارجي والاقتراض, إذ يقوم الأول بمتابعة تسديدات الديون الخارجية للدائنين بموجب الاتفاقيات الثنائية الموقعة معهم وفق شروط اتفاقية نادي باريس مع العراق, وتسوية الديون غير المعالجة, أما القسم الثاني يقوم بإدارة القروض الخارجية الجديدة من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وبعض الدول المانحة ومتابعة خدمة هذه القروض والتي تستخدم لتمويل العجز المالي بعد عام 2003.

## أولاً: الدين الخارجي القديم (قبل عام 1990).

يبلغ الدين القديم بحدود (11) مليار دولار كما في 2016/12/31, موزعة كالاتي:

ت	البيان	المبلغ (مليون دولار) كما في 2016/12/31
1	مستحقات دول نادي باريس	5.979
2	مستحقات الدول خارج نادي باريس	2.045
3	الدائنون التجاريون (الكبار)	2.790
4	الدائنون متعددو العملات	68
5	مستحقات صندوق النقد العربي	153
6	المجموع	11.033

كما وتوجد ديون غير معالجة لصالح دول خارج نادي باريس تشير التقديرات الأولية لها بحدود 41 مليار دولار, تسعى وزارة المالية للتوصل إلى اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول وكما موضحة في جدول (رقم 1).

وفيما يأتي شرحاً موجزاً عن أنواع الدين أعلاه:

**أ. مستحقات دول نادي باريس:**

تبلغ قيمة هذه المستحقات (5979) مليون دولار كما في 2016/12/31، وهي تعود إلى (16) دولة من دول نادي باريس، ويجري تسديدها كأقساط نصف سنوية تنتهي بتاريخ 2028/1/1، ويبلغ متوسط معدل الفائدة على هذه المستحقات 4.5% بالنسبة لسعر الفائدة الثابت أما البقية فيكون سعر الفائدة متغيراً + هامش بمقدار 0,5%.

يوضح الجدول رقم (2-أ، 2-ب) رصيد هذه المستحقات حسب الدول مع توزيع تسديداتها لغاية عام 2028.

**ب. مستحقات دول خارج نادي باريس:**

تبلغ قيمة هذه المستحقات (2045) مليون دولار كما في 2016/12/31، وتعود إلى (8) دول من دول خارج نادي باريس ويجري تسديدها بإقساط نصف سنوية تنتهي في عام 2028، ويبلغ متوسط معدل الفائدة عليها 5% سنوياً.

ويوضح الجدول رقم (3) توزيع تسديد هذه المستحقات حسب سنوات الاستحقاق وحسب الدول.

**ج. الدائنون التجاريون:**

وتبلغ قيمة هذه المستحقات (2790) مليون دولار كما في 2016/12/31، وتم استخدام طريقة مقايضة الدين بالسندات الدولية القابلة للتداول في السوق المالية العالمية ويستحق تسديدها خلال الفترة 2020-2028 وتحمل فائدة مقدارها 5.8% سنوياً.

**د. الدائنون متعدّدو العملات:**

هناك ديون ترتبت لصالح شركتين يابانيتين هما سوميتومو وماروبيني بلغ مجموعها (437) مليون دولار، فضلت الشركتين جدولتها بعد إجراء التخفيض عليها البالغ 80% وفقاً لاتفاق نادي باريس الموقع في 2004/11/21 وتسديدها مع الفوائد على إقساط نص سنوية اعتباراً من 2011 بدلاً من مقايضة الدين بالسندات الدولية.

**هـ. مستحقات صندوق النقد العربي:**

تبلغ قيمة هذه المستحقات (153) مليون دولار كما في 2016/12/31، ويجري تسديدها بأربعة إقساط سنوية متساوية، تنتهي بتاريخ 2020 وتحمل فائدة متغيرة سنوياً ويوضح الجدول رقم (4-أ، 4-ب) توزيع تسديد هذه المستحقات حسب السنوات للفقرات ج، د، هـ أعلاه.

**ثانياً: الدين الخارجي الجديد:**

يشمل الدين الخارجي بعد عام 2006 نوعين من القروض هما القروض النقدية والتي تستخدم لدعم الموازنة العامة وتمويل العجز، وقروض تمويل المشاريع من مؤسسات التمويل الدولية.

## القروض النقدية:

حصل العراق على عدد من القروض النقدية لدعم الموازنة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والوكالة اليابانية للتعاون الدولي, كما موضح في جدول رقم (5).

وفيما يلي تفاصيل هذه القروض:

### أ. قروض البنك الدولي:

- تم الحصول على قرض لدعم الموازنة في عام 2010 على اثر انخفاض أسعار النفط الخام في حينه بمبلغ (250) مليون دولار, علماً إن مدة القرض تبلغ (15) سنة منها (4) سنوات فترة إمهال و(11) سنة لتسديد الإقساط, وإن سعر الفائدة هو اللابور+هامش ثابت, وتم البدء بإعادة تسديده منذ عام 2014 وسيكون تسديد آخر قسط في عام 2024, وكما موضح في الجدول رقم (6).

- تم الحصول على قرض لدعم الموازنة في عام 2015 وذلك بسبب العجز المالي الكبير في موازنة عام 2015 وبمبلغ (1200) مليون دولار, علماً إن مدة القرض (15) سنة منها (5) سنوات فترة إمهال و(11) سنة لإعادة تسديد الإقساط, وبفائدة هي اللابور+هامش متغير, وسيتم البدء بإعادة التسديد من عام 2021 ويكون تسديد آخر قسط في عام 2031, وكما موضح في الجدول رقم (7).

- تم الحصول على قرض لدعم الموازنة في عام 2016 بسبب استمرار العجز المالي في موازنة عام 2016 وبمبلغ (1443) مليون دولار, إن مدة القرض (18) سنة منها (5) سنوات فترة إمهال و(13) سنة لإعادة تسديد الإقساط وبفائدة اللابور+ هامش متغير, وسيتم البدء بإعادة تسديد الإقساط في عام 2022 ويكون تسديد آخر قسط في عام 2034, وكما موضح في الجدول رقم (8).

ويبلغ معدل الفائدة في الوقت الحاضر بحدود 2% سنوياً نظراً لارتفاع سعر فائدة اللابور مؤخراً نتيجة رفع أسعار الفائدة على الدولار من قبل بنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي.

### ب. قروض صندوق النقد الدولي:

لقد حصل العراق على قرض أداة التمويل السريع (RFI) بمبلغ (891) مليون SDR وبما يعادل (1241) مليون دولار بتاريخ 2015/8/3 لدعم الموازنة, وبعد دخول العراق في برنامج الاستعداد الائتماني SBA في 2016/7/7, حصلت موافقة الصندوق على تقديم قرض بقيمة (3831) مليون SDR يتم إطلاقه على شرائح بعد اجتياز العراق للمراجعات التي يجريها الصندوق مع العراق لتنفيذ البرنامج والذي يمتد للفترة من 2016/7/7 ولغاية 2019/6/6, وقد حصل العراق على الشريحتين الأولى والثانية في عام 2016 وبمبلغ قدره (910) مليون SDR.

وتتلخص شروط قروض صندوق النقد الدولي بان تكون مدتها (5) سنوات بضمنها (3) سنوات وثلاثة اشهر فترة إمهال وإعادة التسديد بإقساط ربع سنوية متساوية على مدى سنة و(9) اشهر وبمعدل فائدة هو اللابور على SDR زائداً هامش بمقدار 1% علماً بأن اللابور على SDR يبلغ 0.47% سنوياً في الوقت الحاضر ويوضح الجدول رقم (9) توزيع تسديد الإقساط والفوائد على مدى سنوات استحقاق مجموع قروض الصندوق.

### ج. قروض الوكالة اليابانية للتعاون الدولي:

حصل العراق على قرض لدعم الموازنة من الوكالة اليابانية JICA في عام 2016 بمبلغ قدره (25) مليار ين ياباني وبما يعادل (212) مليون دولار، إن مدة القرض هي (15) سنة بضمنها فترة إمهال أمدها (5) سنوات، وبمعدل فائدة قدره لايبور+هامش 0.05%.

ويجري التحضير لقرض نقدي آخر في عام 2017 وبمبلغ (30) مليار ين ياباني.

ويوضح الجدول رقم (10) توزيع تسديد الإقساط على مدى سنوات استحقاق القرض.

### د. السندات الخارجية:

استناداً إلى قانون الموازنة العامة لعام 2017 تم إصدار سندات خارجية بضمان الحكومة الأمريكية بقيمة (1) مليار دولار بتاريخ كانون الثاني / 2017 لمدة (5) سنوات وبفائدة قدرها 2.14% سنوياً، وتستحق السندات في عام 2022 دفعة واحدة، وكما موضحة بالجدول رقم (11).

ويجري العمل حالياً على إصدار سندات خارجية في السوق المالية العالمية بقيمة (1) مليار دولار ويتوقع أن تكون الفائدة اعلى كثيراً من الاصدارية الأولى لكونها غير مضمونة.

### قروض تمويل المشاريع:

#### 0 قروض البنك الدولي:

لقد حصل العراق على (8) قروض ميسرة من البنك الدولي للفترة (2007-2016) وكما موضحة بالجدول رقم (12) وكالاتي:

#### قروض مؤسسة التنمية الدولية IDA:

وهي خمسة قروض لوزارات التربية والبلديات والإشغال العامة والكهرباء والإعمار والإسكان بضمنها إقليم كردستان وكهرباء كردستان.

إن مدة القروض هي (25) سنة بضمنها فترة إمهال (10) سنوات وبفائدة قدرها 0.75% سنوياً.

بلغت المبالغ المصروفة من القروض المذكورة (344) مليون دولار لغاية 2016/3/31 ويوضح الجداول رقم (13) توزيع تسديد الإقساط على مدى استحقاق مدة القروض، علماً بان هذه القروض تُقدم للدول المنخفضة الدخل وقد تم شمول العراق بهذه القروض لكونه من الدول منخفضة الدخل في عام 2005.

#### قروض البنك الدولي للإعمار والتنمية IBRD:

تم التوقيع على اتفاقية قرض TCP (مشروع ممرات النقل) بقيمة (355) مليون دولار في عام 2015 لصالح وزارة الإعمار والإسكان لإعمار الطريق السريع (الجزء الجنوبي)، بضمنه مبلغ (60) مليون دولار لصالح طرق وجسور إقليم كردستان (الجزء الشمالي). إن مدة القرض هي (15) سنة بضمنها (5) سنوات فترة إمهال وبفائدة لايبور + هامش متغير سنوياً.

وسوف يبدأ إعادة تسديد القرض ابتداء من عام 2019 وينتهي عام 2028. علماً بأن المبالغ المصروفة منه تبلغ 35.5 مليون دولار لغاية نهاية عام 2016. ويوضح جدول (14) توزيع تسديد الأقساط على سنوات استحقاق القرض.

#### - قرض أعمار المناطق المحررة EODP:

تم التوقيع على اتفاقية قرض بقيمة (350) مليون دولار في عام 2015 لصالح صندوق إعمار المناطق المتضررة من العمليات الإرهابية وتم توزيعه على أربع وزارات هي الصحة والكهرباء والإعمار والإسكان والبلديات والإشغال العامة. إن مدة القرض هي (16) سنة بضمنها (5) سنوات فترة إمهال وبفائدة قدرها لايبور + هامش سنوياً.

وسوف يبدأ إعادة تسديد الإقساط ابتداء من عام 2020 وينتهي التسديد في عام 2030، علماً بأن المبالغ المصروفة من القرض تبلغ 38.5 مليون دولار لغاية نهاية عام 2016، وكما في الجدول رقم (15).

#### - قرض تحديث الإدارة المالية:

تم التوقيع على اتفاقية قرض بقيمة (41.5) مليون دولار في 2016/12/26 لصالح وزارة المالية لتمويل مشروع تحديث الإدارة المالية في العراق وتم توزيعه على وزارة المالية والتخطيط ووزارة التخطيط في إقليم كردستان، ولم يبدأ الصرف من القرض لحد الآن، وكما موضح بالجدول رقم (16).

- ويجري العمل حالياً التحضير لتوقيع اتفاقية قرض جديد بقيمة (210) مليون دولار لصالح أمانة بغداد استناداً إلى قانون الموازنة 2017.